بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن يا كريم

باب القدرة اعلم ان القدره معنى توجب مزيه للجمله لاجل تلك
المزيه يصح منه ان يفعل ويسمى قدره وقوه واستطاعه وطاقه ومنها مسايل **مسله** اختلف
الناس في اثبات قادر غير الله تعالى فقال **جهم** بن صفوان **لا قادر** في الوجود ولا امكان
الا الله تعالى لا غيره ونحن **فلسايل** الله تعالى قادر على احداث الافعال **والعباد** قادرون على افعالهم
وهو مذهب الاشعريه والنجاريه من المجبره فانهم يقولون ان الله تعالى قادر والعباد
قادرون لكن لا فاعل عندهم الا الله تعالى كما مر كشفه في كتاب العدل وقالت المطرفيه لا قادر
الا الله والادميون والملايكه واما ساير الحيوانات فلا قدره لها بل مسخره لا فعل لها ولا اختيار
ونحن فلسايل العباد قادرون فاعلون **اذ وجدنا** في الشاهد **حيين صح من احدهما**
الفعل وهو الصحيح السليم **دون الاخر** وهو المريض المدنف **فلابد من مزيه** اختص بها
الصحيح السليم على المريض المدنف والا لم يكن اولى بان يصح منه ما لم يصح من غيره مع
اشتراكهما في كونهما حيين **ولا يقال انها كون احدهما خلق فيه الفعل لا استطاعه تسد**
العلم بقادريه القديم تعالى اذ ليس للجهميه ان يقول ان المزيه التي اختص بها من صدر منه
الفعل هي كونه خلق فيه الفعل دون الاخر لان ذلك يوجب عليهم ان لا يصح علمهم بقادريه
القديم تعالى اذ لا دليل على قادريته الا صدور الفعل من جهته على سبيل الاختيار فاذا لم يكن
طريقنا الى كوننا قادرين لم طريقنا الى كونه قادرا قال مولانا عليه واعلم انه لا يصح
اثبات احدنا قادرا الا بعد ان نثبته محدثا وفاعلا لان ذلك هو الطريق الى القادريه ولا
شك ان تعلق الفعل بفاعله واحتياجه اليه على سبيل الجمله معلوم ضروره وانما نورد
الدلاله لنفصل معنى ذلك التعلق والاحتياج هل يتعلق احداث ام حلول فقط ام كسب
كما يزعمون **والدليل** على ان احدنا محدث لفعله ما قدمنا من وقوعه مطابقا
لقصده وداعيه وانتفايه بكراهته وصارفه على طريقه واحده لا يختلف بحال وبهذا يعلم
انه من الموثرات من العلل والاسباب والشروط فوجب ان يكون لنا مع افعالنا تاثير اختلاف
افعال غيرنا اذ لا يقف في وجودها وعدمها على اختيارنا لان ذلك الا ان لنا تاثيرا لا يعلم غيرنا
فيها فعلناها

فثبت انه يحتاج الينا انما احتاج الينا لحدوثه اذ لا يحتاج في عدمه ولا في بقائه كما مر كشفه
في اول الكتاب **فاما ما يزعم** الخصم من انه انما يحتاج الينا في كونه كسبا ولا يعقل معنى الكسب
حتى يمكن جعله وجها للحاجه واذا ثبت حاجته الينا فالمعلوم انه لا يحتاج الى مجرد ذاتنا
لانها قد يزول الحاجه مع بقاء الذات عند الموت والعجز فلابد من ان يكون احتياجه الى مزيه
لنا هي الموثره فيه وليس الا كونه قادرا لان الاراده والاعتقاد والتفكر لا يختص بفعل نفسه
دون فعل غيره بل كما يصح ان يريد فعله ويعتقده يصح ان يريد فعل الغير ويعتقده
ولا يختص بفعل نفسه الا كونه قادرا فثبت ان الموثر هو الذات بواسطه هذه الصفه **نعم**
وقد قدمنا ان بين من صح منه الفعل وبين من تعذر عليه مع اشتراكهما في كونهما حيين
مفارقه وانها يجب تعليلها وانها انما تعلل بامر راجع الى الجمله لا الى الابعاض وان ذلك ليس
الا كونه قادرا وقررنا هذه الاصول على الامر يدعي عليه فلا حاجه الى اعادتها هنا الا انا نذكر
هنا ما ذكره الشيخ الحسن بن متويه لتعرضه على ما قدمنا فيما وافقه عرفت انه الحق وما
خالفه نظرت براي الكاملين اصح فعمل على ما هداك الله رحمه الله عليك وهو العقل قال
ابن متويه فان قيل هلا ثبت حاجه فعلنا الينا ولا تعلل كما في كثير من الاحكام التي لا تعلل
قلنا ان فقد التعليل اذا اخل بالعلم بالحكم وعاد عليه بالنقض صار التعليل واجبا قال
مولانا عليه وهذا مراد اصحابنا بقولهم ما اذا لم يعلل بطل وجب تعليله اي اذا لم يعلل بطل العلم
بثبوته وعاد على ثبوته بالنقض قال وهذا مر في الباب اذ لا يثبت حاجته الينا الا وليس بان
يكون بالاضافه الينا احق من الاضافه الى غيرنا بتكشف لا يعلل والحال هذه قال مولانا عليه
وهذا ان لم يبن على ما قدمنا في اول الكتاب لم يفد لان للخصم ان يقول وما ذا علمتم ان احتياج
افعالكم اليكم يوجب التعليل للحاجه بضروره ام بدلاله الاول ممنوع والثاني معدوم فلابد
حينئذ من التحقيق الذي قدمنا للخصم قال وكلما امتنع من تعليله فانه لا يورث العلم
بالحكم بل الحكم معلوم وان لم يعلم علته قال مولانا عليه ولابد من توجيه هذا الكلام بما قدمنا
قال فثبت بهذا ان احدنا قادر وكشفه انه صح منا ما تعذر على المريض المدنف مع
المساواه في الاراده والاعتقاد ونحوهما فلابد من امر لاجله يصح منا ما تعذر عليه وهو القدره

قال مولانا علم وفي هذا اشاره الى تقرير ما قدمناه في تحقيق هذه الطريقه فال
فان قيل انما يتعذر من المريض لمانع يمنع الفعل قلنا المانع ضد الفعل ولو كان فيه ضد لكان يتعذر
منه ان يحرك نفسه يتعذر ما يتصل لاجل ذلك الضد وهو السكون لان المنع ان كان من الله تعالى
فمراده بالوجود اولى وان كان من الغير وجب ان يخبر المريض به عاده لان القادر بالقدره لا
يفعل الفعل في غيره الا على هذا الوجه فان قيل ان الممنوع من الفعل قادر عليه والفعل متعذر
منه فلا يكون التعذر اماره فاصله بين القادر وغيره ليساوي حال القادر الممنوع وحال
العاجز قلنا المنع ينفي وجود الفعل والقدره ثابته فلو زال المنع لتأتى منه الفعل والمريض
قد زال عنه كونه قادرا فلا يتعذر الفعل لا لمنع بل لزوال القدره ولا شي يزول عنه غيرها وانما
يعرف في الحي انه غير قادر حيث يتعذر الفعل منه لا لمنع فيبطل ما زعموا قالوا قد يكون العليل
قدر على فعل الجوارح عندكم والمريض يقدر بقدر قلبه على مثل ما قدر عليه الصحيح بقدر
جوارحه فلا فرق بين الصحيح والمريض حتى يجعل دلاله على ان القادر قادر قلنا ان
الافعال الزائده المتاتيه من الصحيح لا تتاتى من المريض ولا يتعلق قدرته بها فلا بد من صفات
في الصحيح ليست في المريض والذي من حد الجنس ما يتعذر من الاخر فلا بد من امر والا لم
يكن ليصح منه ذلك اولى من ان يتعذر وذلك الامر ليس الا كونه قادرا قال ابن متويه
والدال في الحقيقه هو صحه الفعل لكن لا يعلم الا بعد الوقوع ولو عرف قبله لا يستغني عن العلم
بالوقوع ولو كان واحد منا صدور الفعل منه لما دل على الصفه لا يقال التفرقه بين الصحيح
والمريض ينبي عن صفه بانه لمن يتعذر عليه الفعل فيقفه عمن يأتي منه لا انا نقول ان التالي
حكم ثابت فرجوع الصفه اليه اولى لم لا يمنع زوال تلك الصفه عن ذوات عده فتاتي منهم ذلك
الفعل بعينه اذ لا اختصاص للمعنى وذلك فاسد لان مقدور القادر بين محال فيصح ثبوت صفه
للقادر قال مولانا علم هكذا ذكر ابن متويه ولا بد من التحقيق الذي قدمناه
مسئله قال ابن متويه لا يجوز ثبوت هذا الحكم يعني صحه الفعل مع زوال القادريه
ولا ثبوت القادريه مع استحاله الفعل قال مولانا علم اذ لا يجوز حصول المقتضي مع انتفا
المقتضي والعكس واما ثبوت كون الباري قادرا في الازل والفعل يستحيل في الازل فلا سمع

[illegible]

ذلك لانا ما لم يزل حال للصحه وما لا يزال حال للوقوع قال مولانا علم ويحقق هذا الكلام
انه نقول ليس من حق القادريه صحه وقوع الفعل بالتي سويها بل يجوز تعلق الصحه بالوقوع
على جهه التراخي قال ابن متويه قال وعلى مثل هذا يصح ان يوصف احدنا بالقدره على ما لا يتناهى
وعلى المذهب لان الغرض به انه لا ينتهي الى حال لا ويصح منه ان يفعل الارادات المتعلقه وغيرها
مما لا يحصره القدره وفي العدم حال وعرادا ووصف بانه قادر على ما لا نهايه له يراد به انه لا قدر
شاء الله الا ويصح ان يفعل اضعافه واضعاف اضعافه لان الغرض قدرته على ايجاد ما لا يتناهى
في حال واحد مسئله واعلم ان الاحكام المقتضاه عن كون القادر قادرا
ينقسم فمنها ما يقتضيها مجرد كونه قادرا فقط وهو صحه الفعل ومنها ما يقتضيه القادريه
الموجبه عن القدره فقط وهو كونه في حد ما لا يصح منه الفعل الا في محل القدره او متعدي عنه
بسبب مفعول فيه وكون مقدوره محصورا متجانسا ومنها ما كان مقتضى عن القادريه
المستحقه للنفس دون المعنويه كجواز تعلق قادريه العدم بما لا حصر له جنسا ولا عددا الى
ما شاكل ذلك فلا يجوز ان يحرك الكل بحركه واحده مسئله قال ابن متويه اعلم
ان صحه حدوث المقدور تابعه لكون القادر قادرا عليه ولا يقال بل كون القادر قادرا
عليه تابع لصحه حدوثه في نفسه اذ لا معنى لصحه حدوثه الا صحه ان يوجده القادر
بدليل كون صحه حدوثه يزول بزوال القادريه عليه لا يقال وكذلك القادريه عليه يزول باستحاله
حدوثه فليس احدهما بان يكون تابعا اولى من ان يكون متبوعا الا انا نقول ولا يستوي لانه لا
يصح حدوثه الا وكونه قادرا ثابت وقد يثبت كونه قادرا ويمتنع حدوثه فوجب
ان يكون تعليل صحه حدوثه بكونه قادرا اولى مسئله قال ابن متويه وعلى
هذه الجمله يجب ان نقول ما ثبت عليه هذه الذوات في نفسها بانتفى كون العدم قادرا
احق من ان يجعل كونه قادرا تابعا لما هي عليه ان كان يصح فيه طريقه التابع والمتبوع
لان هذه الذوات يمتنع وجودها ولم يكن القدم حال وعرفا قادرا وقد يثبت قادرا
بعضها يتعذر وجوده لنقيضه او لغيره مسئله قال والتاثير في وقوع الفعل
ليس الا لكونه قادرا ويصير كونه عالما ومريدا شرطا وان كان قد يجعل التاثير لهما

ايضا لكن الاولى ما ذكرنا لان كون الفعل محكما لا يعتد ازيد من حدوث فعل او فعلا ومع
فعل فاذا كان المرجع به الى الحدوث وجب ان يكون التاثير لكونه قادرا فقط وان كان
وقوعه على هذا الوجه مشروطا بكونه عالما ومريدا اذا كان كلاما فما يؤثر الارادة فيه من
خبرا او امرا وغيرهما وقد نفصل بين الارادة والعلم من حيث كان تاثير الارادة على حد
الايجاب دون العلم فقال ان التاثير في كون الكلام خبرا هو للارادة وكونه قادرا شرط
تنبيه قال واعلم ان في كل ما ذكرنا ضربا من التوسع والا فالحقيقة
المؤثر هو الذات على هذه الاوصاف الا ترى ان الذات هي الفاعله واليها يرجع احكام
الافعال من ذم ومدح وغيرهما ولا تؤثر الدواعي في وقوع الفعل لان الغرض به اعتقادات
مخصوصه ولا تاثير لها ثم ان القادر قد يفعل الداعي لنفسه فكيف يقف فعله على الداعي
وهذا يوجب التسلسل في الدواعي ثم انه قد يتساوى الداعيان فكان يجب ان لا يصح
الفعل ثم ان الداعي قد يتعلق بما يصح منا وبما يستحيل فكيف يؤثر في وقوع الفعل فان ما
يؤثر الفاعل بواسطة كونه على صفة القادريه وحدها او مع المريديه او العالميه فهذه
هي المؤثره في وقوع الفعل وفي وقوعه على وجوه مخصوصه **تنبيه** قال واعلم
ان تاثير القادريه انما يكون في صفه واحده للمقدور وهي الوجود لان الذات من حيث القادريه
جملها لا يحلها الفعل جاريه مجرى العله المؤثره في ثبوت الصفه فكما نعلم ان العله لا تؤثر في
الذات الواحده الا في صفه واحده فكذلك الحال في الفاعل ولا يقدح فيما ذكرنا كون الفاعل
قد يؤثر في ذوات كثيره دون العله لما كانت نسبة الفاعل الى الكل على سوى دون نسبه
العله وان افترقا من هذا الوجه فقد اجتمعا في الوجه الذي قد بينا وكذلك لا يصح
الفرق بينهما من حيث ان القادر له بكونه قادرا على الاشيا صفات كثيره دون العله لانه
وان كان هكذا فالذي يؤثر في هذا الفعل هو صفه واحده والا لصح كون الفعل الواحد مقدورا
لازيد من قادر واحد يجري تاثيرها مجرى تاثير العله لصفه واحده فما يؤثر فيه
فان قلت وما الدليل على استحالة ايجاب العله لاكثر من صفه واحده **قلت**
قد قدمنا طرفا من ذلك لكنا نذكر الان ما يليق بهذا الموضع وهو ان نقول لو تعدت

العـ

العله في ايجابها الى اكثر من معلول واحد لتعدت ولا حاصر فيوجب معلولات لا نهايه
مماثله ومخالفه فيوجب القدره القادريه والعالميه والجاهليه والمريديه والكارهيه وغير
ذلك وذلك يستلزم صحة كون احدنا عالما جاهلا بشيء واحد مريدا كارها كذلك اذ لا اختصاص
لمعلول بها دون اخر وما ادى الى المحال وجب القضا باحالته فانكشف لنا ان العله الواحده
يستحيل ان توجب اكثر من معلول واحد **تنبيه** واذا ثبت ان صحة الفعل
هي دليل القادريه فاعلم انها انما تدل على تقدم ثبوت القادريه قبل وقوع الفعل لان ذلك
الوقت هو وقت الصحه ولا يدل على انه قادر حال وقوع الفعل وانما نعلم استمرارها بدليل
اخر كما نستدل على استمرار قادريه القديم بكونه قادرا لنفسه لا بمجرد صحة الفعل منه فلا بد
من علمين علم بثبوت القادريه وعلم اخر باستمرارها خلاف ما زعم ابو هاشم من انا اذا علمنا ثبوت قادريه
القديم وعلمنا انه لا يتغير صححه علمنا بالعلم الاول استمرار قادريته لا نعلم بان غير العلم بثبوت
قادريته وهذا منه بناء على اصله في العلم الجملي والتفصيلي وسياتي تحقيقه **تنبيه قال**
مولانا عليه السلام واعلم ان طريقنا الى ثبوت القادريه صفه راجعه الى الجمله موجبه عن القدره
انما هو وقوع الفعل لانه هو الحكم الصادر عن الجمله ويكشف عن مقتضى له راجع الى الجمله لان
مجرد صحة الفعل ليس صادرا عن الجمله الا ان تعالى انه مقتضى قدره على الجمله كونه مزيه
تابعه للجمله دون الاجزى وذلك يوجب علينا ان نجعل القادريه ايضا حكما صادرا عن
الجمله اي مزيه تابعه للجمله لا للاحاد فيستلزم ذلك مؤثرا راجعا الى الجمله وليس كذلك
فافهم هذه النكته فقد طولنا الكلام في تحقيقها في مسله قادر في اول الكتاب **مسله**
واتفقت البهشميه على ان الحيوان قادر بقدره قالوا والقدره هي عرض يحل فيه فيوجب
للجمله حالا وقد قدمنا تحقيق الحلول وكيفيته وتفسير الجمله والحال في باب الصفات
وقالت المطرفيه لا قدره لمن عدا الملئكه والادميين من الحيوان وانما افعاله مخلوقه
فيه وقال النظام وابو علي الاسواري والاصم بل كل حيوان فهو قادر لنفسه اي قادريته
صفه واحده له كوجوب التحيز للجواهر قال مولانا عليه السلام وهو مبني على اصلهم في
ماهيه الحيوان وانه غير هذا الجسد الظاهر وانهم يجعلون الحي حساسا غير الجسم

في حد الجوهر الفرد انه المتحيز الذي لا يمكن تجزيه واصح ما مر في حد الجهل انه اعتقاد
الشي على ما هو به وهذا حد العلم وقال ابو هاشم هو اعتقاد الشي على خلاف ما هو وقال ابو
القسم الثاني ما يضاد العلم مضادة التروك واصح ما مر في حد الغيرين انهما كل مذكورين
لا يدخل احدهما تحت الاخر هذا قول مشايخنا وقولهم لا يدخل احدهما تحت الاخر
احتراز من الذات والصفة فانهما مذكوران وليسا غيرين ولا يقال الذات غير الصفة ولا الصفة
غير الذات لان الصفة لا يعلم على انفرادها وانما يعلم الذات عليها فالصفة داخلة تحت الذات
فلم يكونا غيرين وعند الاشعرية وابي القسم من اصحابنا ان الغيرين ما يجوز وجود احدهما
مع انتفاء الاخر فالذات والصفة عندهم غيران وليس يصح لان اهل اللغة لا يعقلون
كون الصفة مزية زائدة على الذات والصفة فلا يصفونها بانها غير الذات وانما يصفون بالمغايرة
الذاتين دون الصفتين والصفة والذات مسئلة والقائم بنفسه في لسان
اكثر المتكلمين هو ما لا يحتاج جنسه الى محل فيصح ان يوصف به الجسم والباري تعالى
وقال ابو القسم بل هو ما لا يحتاج في وجوده الى غيره وهو الله تعالى لا غير والصحيح
ما ذكره الشيوخ والحجة لنا على ابي القسم انا نعلم ضرورة تسمية اهل اللغة غيره تعالى قائما
بنفسه يقولون قد صار الجدار قائما بنفسه اي لا يحتاج الى ما يقيمه من زراح او نحوه
مسئلة والصفة عند اصحابنا كل امر زائد على الذات مما ليس بذات
مقصورة العلم به على الذات قوله مما ليس بذات يخرج المعاني لانها ليست صفات
عندنا وعند الاشعرية انها صفات وقد تقدم تحقيق مذهبهم وقوله مقصورة في العلم به
على الذات اي من علم الذات امكنه العلم بتلك الصفة ولا يحتاج في العلم به الى ذات اخرى نحو كونه
عالما وقادرا فانك اذا علمت صدور الفعل من الذات على وجه الاحكام علمت كونها قادرة
وان لم تعلم ذاتا اخرى بخلاف الحكم والحكم كل امر زائد على الذات مما ليس بذات
غير مقصورة العلم به على الذات اذ لا يعلم الا بين غيرين او غير وما يجري مجرى
الغير مثاله انه لا يعلم الا بين غيرين المماثلة والمخالفة فانه لا يمكنك ان تعقل ماهية المخالفة
بين الشيئين حتى تصورهما وكذلك المماثلة وهذا واضح ومثال ما لا يعلم الا بين غير وما

يجري مجراه صحة وجود الفعل في نفسه فان هذه الصحة تتعلق بين الفعل وبين وجوده
بخلاف صحة الفعل من القادر فانه لا يمكنك تصور صحة الفعل من الشخص حتى تصوره وتصور
الفعل وهما غيران حقيقة فلم يعقل الحكم الا بين الذاتين وكذلك صعوبة التفكك بين الجسمين لا يمكن
تصورها الا بعد تصورهما وتصور كونهما مجتمعين وهي المزية ونظائر ذلك كثيرة فاعرف ذلك
فاعلم ان الصفات تنقسم الى ذاتية ومقتضاة ومعنوية وبالفاعل ولكل منها حد سنذكره واما
الاحكام فلا يصح ان تكون ذاتية كما يعدم تحقيقه ويصح ان تكون مقتضاة كالمماثلة والمخالفة
فانهما مقتضيان عن الذاتية ويصح ان تكون معنوية كصعوبة التفكك فان الموجب لها التاليف
بشرط مقارنة الرطوبة واليبوسة كما يعدم تحقيقه وهل يكون بالفاعل من دون واسطة لا
اعلم حكما يوجد فيه الفاعل من دون واسطة واما الصفة فيجوز كالوجود وكون الخبر
خبرا وصيغة الاعتقاد التي لاجلها يكون السكون كما مر والصفة الذاتية هي التي يعلم الموصوف
عليها اي لا يدخل في كونه معلوما متميزا عن غيره الا لكونه عليها كالجوهرية فانه لا يدخل
الجوهر في حيز التميز عن غيره من الذوات الا لكونه عليها ولا يعلم الا لكونه عليها موجودا ومعدوما
هذا مذهب البهاشمة واما من نفى الذوات في العدم فانه لا يثبت صفة ذاتية ولا مقتضاة ولا معنوية
ولا يجعل الوجود مزية زائدة على ذات الموجود بل الوجود عنده هو ذات الموجود وربما
اثبت صفة بالفاعل كالكائنية على ما سيأتي تحقيقه عنهم وابطال ما زعموا والصفة المقتضاة
هي التي تجب هكذا ذكر اصحابنا وعندي ان هذا الحد لا يكشف به المحدود بل لا يعلم به
منه والاولى عندي ان يقال هي التي تجب للذات لاجل اختصاصها بصفة اخرى كالتحيز
والمدركية ويستحيل قبله والصفة المعنوية هي كل صفة اوجبها معنى كالكائنية و
القادرية كما مر تحقيقه واعلم ان الصفات تنقسم ايضا الى متعلقة وغير متعلقة فالمتعلقة
هي التي تستدعي بمجرد ثبوتها ثبوت حكم بين ما اختصت به وبين ذات اخرى وهي تسع القادرية
والعالمية والمريدية والكارهية والمدركية وكونه مشتهيا نافرا وظانا وناظرا وكل واحدة من
هذه الصفات تقتضي ما ذكرنا فالقادرية تقتضي صحة الفعل من القادر وصحة الفعل هو حكم بين القادر
وبين الفعل وعالم تقتضي صحة احكام الفعل ومريد وكاره تقتضي صحة ايجاد كلام بها او خبرا
ومشتهي ونافر تقتضي صحة الزيادة والنقصان على قول ابي هاشم وناظر تقتضي صحة وقوع الاعتقاد

[illegible]

في حد الجوهر الفرد انه المتحيز الذي لا يمكن تجزيته واصح ما قيل في حد الجهل انه اعتقاد
الشي على ما هو به وهذا اختيار القاضي وقال ابو هاشم هو اعتقاد الشي على خلاف ما هو وقال ابو
القسم البلخي ما يضاد العلم مضادة التروك واصح ما قيل في حد الغيرين انهما كل مذكورين
لا يدخل احدهما تحت الاخر هذا قول مشايخنا وقولهم لا يدخل احدهما تحت الاخر
احتراز من الذات والصفة فانهما مذكوران وليسا غيرين فلا يقال الذات غير الصفة ولا الصفة
غير الذات لان الصفة لا يعلم على انفرادها وانما يعلم الذات عليها فالصفة داخلة تحت الذات
فلم يكونا غيرين وعند الاشعرية وابي القسم من اصحابنا ان الغيرين ما يجوز وجود احدهما
مع انتفاء الاخر فالذات والصفة عندهم غيران وليس بصحيح لان اهل اللغة لا يعقلون
كون الصفة مزية زائدة على الذات والصفة فلا يصفونها بانها غير الذات وانما يصفون بالمغايرة
الذاتين دون الصفتين والصفة والذات **مسئلة والقائم بنفسه** في لسان
اكثر المتكلمين هو ما لا يحتاج في حصوله الى محل فيصح ان يوصف به الجسم والباري تعالى
وقال ابو القسم بل هو ما لا يحتاج في وجوده الى غيره وهو الله تعالى لا غير والصحيح
ما ذكره الشيوخ والحجة لنا على ابي القسم انا نعلم ضرورة تسمية اهل اللغة غيره تعالى قائما
بنفسه فيقولون قد صار الجدار قائما بنفسه اي لا يحتاج الى ما يقيمه من نزاح او نحوه
مسئلة والصفة عند اصحابنا كل امر زائد على الذات مما يبين بذات
مقصورة في العلم به على الذات قوله مما يبين بذات يخرج المعاني لانها ليست صفات
عندنا وعند الاشعرية انها صفات وقد تقدم تحقيق مذهبهم وقوله مقصورة في العلم به
على الذات اي من علم الذات امكنه العلم بتلك الصفة ولا يحتاج في العلم به الى ذات اخرى نحو كونه
عالما وقادرا فانك اذا علمت صدور الفعل من الذات على وجه الاحكام علمت كونها قادرة
وان لم تعلم ذاتا اخرى بخلاف الحكم والحكم كل امر زائد على الذات مما لا يبين بذات
هو غير مقصور في العلم به على الذات اذ لا يعلم الا بين غيرين او غير وما يجري مجرى
الغير مثاله ما لا يعلم الا بين غيرين المماثلة والمخالفة فانه لا يمكنك ان تعقل ماهية المخالفة
بين الشيئين حتى تتصورهما وكذلك المماثلة وهذا واضح ومثال ما لا يعلم الا بين غير وما

يجري مجراه صحة وجود الفعل في نفسه فان هذه الصحة تتعلق بين الفعل (ذات م) وبين وجوده
بخلاف صحة الفعل من القادر فانه لا يمكنك تصور صحة الفعل من الشخص حتى تتصوره وتتصور
الفعل وهما غيران حقيقة فلم يعقل الحكم الا بين الذاتين وكذلك صعوبة التفكيك بين الجسمين لا يمكن
تصورها الا بعد تصورهما وتصور كونهما مجتمعين وهي المزية ونظائر ذلك كثيرة فاذا عرفت ذلك
فاعلم ان الصفات تنقسم الى ذاتية ومقتضاة ومعنوية وبالفاعل ولكل منها حد سنذكره واما
الاحكام فلا يصح ان تكون ذاتية كما تقدم تحقيقه ويصح ان تكون مقتضاة كالمماثلة والمخالفة
فانهما مقتضيان عن الذاتية ويصح ان تكون معنوية كصعوبة التفكيك فان الموجب لها التاليف
بشرط مقارنة الرطوبة واليبوسة كما تقدم تحقيقه وهل يكون بالفاعل من دون واسطة لا
اعلم حكما يوثر فيه الفاعل من دون واسطة واما الصفة فيكون كالوجود وكون الخبر
خبرا وصيغة الاعتقاد التي لاجلها يكون التسكين كما مر **والصفة الذاتية هي التي على الموصوف
عليها** اي لا يدخل في كونه معلوما متميزا عن غيره الا لكونه عليها كالجوهرية فانه لا يدخل
الجوهر في حيز التميز عن غيره من الذوات الا لكونه عليها ولا يعلم الا لكونه عليها **موجودا ومعدوما**
هذا مذهب البهاشمة واما من نفى الذوات في العدم فانه لا يثبت صفة ذاتية ولا مقتضاة ولا معنوية
ولا يجعل الوجود مزية زائدة على ذات الموجود بل الوجود عنده هو ذات الموجود وربما
اثبت صفة بالفاعل كالكاينة على ما مضى تحقيقه عنهم وابطال ما زعموا **والصفة المقتضاة
هي التي** (متى م) **تجب** هكذا ذكر اصحابنا وعندي ان هذا الحد لا يكشف به المحدود لانه ابهم به
منه والاولى عندي ان يقال هي التي تجب للذات لاجل حصولها بصفة اخرى كالتحيز (عند وجودها او لعله م)
والمدركية ويستحيل قبله **والصفة المعنوية هي كل صفة اوجبها معنى** كالكاينة و
القادرية كما مر تحقيقه واعلم ان الصفات تنقسم ايضا الى متعلقة وغير متعلقة فالمتعلقة
هي التي تستدعي بمجرد ثبوتها ثبوت حكم بين ما اختصت به وبين ذات اخرى وهي تسع القادرية
والعالمية والمريدية والكارهية والمدركية وكونه مشتهيا ونافرا وظانا وناظرا وكل واحدة من
هذه (الصفات م) تقتضي ما ذكرنا فالقادرية تقتضي صحة الفعل من القادر وصحة الفعل هو حكم بين القادر
وبين الفعل وعالم تقتضي صحة احكام الفعل ومريد وكاره تقتضي صحة ايجاد كلام بها او خبرا
ومشتهي ونافر تقتضي صحة الزيادة والنقصان على قول ابي هاشم وناظر تقتضي صحة وقوع الاعتقاد

او لكونه لاجل [illegible] صفة اخرى [illegible] م

وطان
علما وظان يصح ترجيح احد المجوزين لاجل الامارة وكل واحد من هذه الاحكام فانه
ثابت بين ما احتجت به الصفة وبين ذات اخرى فبين على ما ذكرناه في صحة الفعل ولا حاجة
الى التطويل بالتمثيل **مسألة** واختلف اصحابنا في ماهية الحق والباطل فقال اكثر اصحابنا
ان **الحق هو الفعل الحسن الواقع من العالم بحسنه فلا يسمى فعل غير المكلف حقا**
قال هذا في اصطلاح المتكلمين وانما في اصل اللغة فالحق هو الثابت تعالى الله حق
اي ثابت لا يسكن سوته ومنه قوله حقت عليها القول اي ثبت ما يقال فيها من استحقاقها العقاب
فسمى الفعل الحسن حقا تشبيها بالمعنى اللغوي لانه لا حاجة كالثابت الذي ليس يسقط
في اصطلاح العلما
وقال الشيخ ابو القسم بل **الحق** في الاصطلاح هو **ما يجب قبوله واداؤه في العقل** كوجوب
قبح الدين والزكاة فانه يجب قبول القول بوجوبها ويجب اداؤها قال **والباطل ضده**
اي ضد الحق وهو ما لا يجب قبوله ولا اداؤه **قلنا** ما ذكرناه اشبه بالمعنى اللغوي فكان
اولى في **تسميته** اي تسمية الباطل **ضدا** للحق فيه **نظر اذ قد يكون** الباطل **من جنس**
الحق كالسجود لله وللشيطان فان الاكوان متماثلة واحدهما حق وهو السجود لله
والاخر باطل وليسا ضدين بل متماثلين في الصورة وانما اختلفا في الحكم **والشيء لا يصح ان يضاد**
نفسه لانه يستلزم كونه ثابتا منتفيا او حقا باطلا وهو محال **والباطل بمعنى يستعمل**
في المعدوم حقيقة لغوية تعالى العالم ... وانه باطل اي معدوم **وقد يستعمل في القبيح**
كما لو لطم رجل اخر فيقول هذا باطل قبيح وصفه بانه باطل **تشبيها له بالمعدوم**
لانه من حيث انه لا وجه يقتضي حسن فعله صار شبيها بالذي لم يفعل **و**يستعمل ايضا في وصف
العقود الباطلة فيقال هذا عقد باطل اذا لم يقع على الوجه المشروع **تشبيها له** ايضا
لكونه م
اي بالمعدوم لم يوجب حكما ثابتا فصار كانه لم يقع رأسا وبهذه الجملة تم شرح زبدة
الافهام في لطيف الكلام فالحمد لله على نعمه التوام والائه الجسام فلعمري ان هذه النعمة
ما اعظمها واجسمها فنسأل الله ان يوزعنا شكر ما انعم علينا به من الحكمة ويكثر مقصدنا
فهاجي يكسبها السائر اصالحا عده وفاتا وعدته كنه حسب قال وتلك اثارهم ○

وكان الفراغ من تاليف هذا الشرح المبارك عند انبساط الشمس يوم الجمعة
ثامن شهر رجب الاصب سنة ثاني وعشرين وثماني مائة وصلى الله على محمد واله
وفرغ من نساخته يوم الثلاثاء اخر شهر الحجة سنة
ثمان وثلاثين وثمان مائة
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

كاتبه اسير ذنبه الفقير الى الله العباس بن محمد الشوكي

١٩٩

نهاية المخطوطة